

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي في الجزائر

د. بن دحمان آمنة • & د. بدو آمال •

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر نوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 1984-2015 وذلك في ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية، باستعمال مؤشر مركب لتطور القطاع المصرفي تم الحصول عليه باستخدام منهجية تحليل المركبات الأساسية اعتمادا على مؤشرين هما: حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر النقود وأشباه النقود M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر المخاطر السياسية لقياس النوعية المؤسساتية، وبتطبيق منهجية اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، بينت النتائج وجود تأثير إيجابي وقوي لكل من نوعية المؤسسات ووفرة الموارد الطبيعية على تطور القطاع المصرفي في الجزائر في المدى الطويل، وأن وفرة الموارد الطبيعية قلل من هذا الأثر الإيجابي. الكلمات المفتاحية: تطور القطاع المصرفي الجزائري، نوعية المؤسسات، وفرة الموارد الطبيعية، اختبار التكامل المشترك.

The impact of abundance of natural resources and institutional quality on banking sector development in Algeria

Abstract:

This paper aim to examine the impact of institutional quality on development of Algerian banking sector, in the presence of abundance of natural resources condition, during the period (1984-2015). We employ two measures of banking development (credit to private sector, and M2/GDP) to build an indicator of banking development using principal component analysis (PCA), and political risk index to measure institutional quality. using cointegration test and error correction model (ECM), the results suggest that each of institutional quality and the abundance of natural resources have a positive and significant impact on banking development, while the abundance of natural resources in Algeria reduces the positive effects of institutional quality on banking development.

Key words: development of the Algerian banking sector, institutional quality, abundance of natural resources, cointegration test.

• أستاذة بحث قسم ب، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية Cread.

aminabendahmane46@gmail.com / a.bendahmane@cread.dz

•• أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان beddou1990@yahoo.com

1. المقدمة:

حظيت مسألة ما إذا كان تطور القطاع المصرفي "والتطور المالي بصفة عامة" يعزز النمو الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام خلال السنوات الماضية. حيث أكدت العديد من الأدبيات النظرية على أن القطاع المالي الأكثر تطوراً يوفر أرضاً خصبة لتعبئة الموارد وتخصيصها بكفاءة أكبر مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي على رأسها أعمال Bagehot (1873)، Schumpeter (1911)، Gurley and Shaw (1955)، Goldsmith (1969)، Mckinnon and Shaw (1973). كما دعمت العديد من الدراسات التجريبية فرضية وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي أمثال King and Levine (1993)، Levine and Zervos (1998)، Rousseau and Wachtel (2001)، Rajan and Zingales (1998)، Demirguç-Kunt (1998) and Maksimovic (1998)، Beck, Levine and Loayza (2000)، حيث أكدت هذه الدراسات على أن العمل الجيد للمؤسسات المالية يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل وأن مستويات التطور المصرفي والمالي تقسر بقوة الاختلافات بين الدول في مستويات النمو الاقتصادي.

ونظراً لتزايد عدد الدراسات المؤكدة على الأهمية الكبيرة لتوفر قطاع مالي متطور في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، حاول الاقتصاديون في السنوات الأخيرة البحث عن محددات هذا التطور والعوامل المساعدة على تطوير النظام المالي والمصرفي من أجل تصميم السياسات الناجحة لتعزيز تطوره ومساهمته في النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار أكدت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية على أهمية المؤسسات و التي عرفها North (1990) على أنها "قواعد اللعبة في المجتمع، أو القيود البشرية التي تنظم التفاعلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية"، في تحديد الاختلافات بين الدول في مستوى التطور المالي والمصرفي. وذلك نتيجة تأثير المؤسسات والإطار القانوني على قدرة القطاع المالي والمصرفي على توجيه الموارد لتمويل الأنشطة المنتجة. حيث أن عدم توفر إطار تنظيمي وإشرافي ملائم ينعكس سلباً على قدرة القطاع المالي على تعبئة الأموال بسبب انعدام ثقة المودعين مما يؤدي إلى تسرب هذه الأموال نحو الخارج. هذا إضافة إلى أن التغيير المستمر في القواعد القانونية أو عدم احترام هذه القواعد بسبب انتشار الفساد وهشاشة إنفاذ العقود يؤثر بشكل سلبي على كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد وتقديم الخدمات. من ناحية أخرى، سلطت العديد من الدراسات الحديثة الضوء على وفرة الموارد الطبيعية باعتبارها عائق أمام تحسين نوعية المؤسسات وتطوير القطاع المصرفي والمالي في الدول البترولية.

ويعتبر توفر الجزائر على بيئة اقتصادية كلية مستقرة مدعومة بمناخ استثماري ملائم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية، أمراً ضرورياً لتعزيز تطور المؤشرات المالية والنقدية للقطاع المصرفي وخاصة منها المتعلقة بتعبئة الموارد وتوزيع القروض. وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية: كيف أثرت النوعية المؤسساتية على تطور القطاع المصرفي في

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال
الجزائر في ظل وفرة الموارد الطبيعية؟، وذلك من خلال اختبار أثر الإطار المؤسساتي والعوائد النفطية
على تطور القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1984-2015، اعتماداً على اختبار التكامل
المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

II. الإطار النظري للدراسة:

تزايد اهتمام الاقتصاديين والباحثين في مجال العلاقة بين التمويل والنمو في السنوات الأخيرة بأهمية
الإطار المؤسساتي والقانوني نظراً لما يحتويه من قوانين وأنظمة تحدد قوة حماية حقوق ومصالح الدائنين
والمستثمرين وبالتالي مستوى تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. وبحسب North (1990) تأخذ
المؤسسات جميع أشكال القيود التي يصممها البشر من أجل تأطير التفاعلات البشرية. وأشار North
إلى أهمية التمييز بين قواعد اللعبة (المؤسسات) واللاعبون (الأفراد والمنظمات) وطريقة اللعب
(الحكومة). فالمؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو القيود التي وضعت إنسانياً والتي تحدد شكل
التفاعل البشري.¹ وتتألف هذه القيود من: القيود الغير رسمية التي تشمل المحرمات أو المحظورات
والعادات التي تحددها التقاليد والأعراف، أما القيود الرسمية فتتمثل في الدساتير والقوانين، فالمؤسسات
وضعت من قبل الإنسان لخلق النظام وحفظ الحقوق والتقليل من عدم اليقين.²

وتعتمد التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتطور المالي بصفة خاصة على نوعية المؤسسات
والحوكمة وهذا ما أكد عليه Kufmann et al (1999)، الذي أشار إلى أهمية تنظيم الأنظمة المالية
والإشراف عليها من أجل كسب ثقة المتعاملين والتأكد من أن الادخار يتم توجيهه إلى الاستثمارات الأكثر
إنتاجية، وذلك من خلال العمل على ضمان احترام اللوائح الاحترازية الفعالة عن طريق الإشراف على
عمل الوسطاء الماليين والتأكد من احترامهم للقوانين وإنفاذ العقود بحذافيرها.³ وقد أكدت العديد من
النماذج النظرية على دور المؤسسات في تعزيز التطور المالي، فقد وضع Himmelberg et al
(2002) من خلال النموذج النظري الذي طوروه أن زيادة كفاءة حماية حقوق المستثمرين يقلل من تكلفة
رأس المال ويحسن عملية تخصيصه ويؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعزز النمو.⁴ كما توقع Holder
(2007) أن توفر مؤسسات تعمل على حماية حقوق الملكية بشكل أفضل وضمان إنفاذ العقود سيساعد
على زيادة التطور المالي، نتيجة مساهمتها في خفض تكاليف المعاملات المالية.⁵ من جهته أكد
Fergusson (2006) على أهمية القوانين وصرامة إنفاذها في حماية حقوق حاملي الأوراق المالية
والأداء الجيد للأنظمة المالية.⁶

وتعتبر أبحاث La porta et al (1997 ، 1998) أول الأبحاث التي أشارت إلى أهمية عامل
القانون في تفسير التباينات في مستويات التطور المالي بين الدول، وذلك من خلال نظرية القانون
والتمويل (The law and finance theory) باعتبار أن المناخ القانوني الذي يعمل في إطاره النظام
المالي محدد مهم للخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية ومدى جودتها، ففي العديد من البلدان
النامية التي تفتقد لنظام قضائي كفاء أو التي تسيطر فيها الطبقة البيروقراطية والمؤسسات السياسية
الفاصلة على القضاء، تمتنع البنوك عن منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على استرداد أموالها.

وقسم الباحثون النظرية إلى جزأين: فمن جهة اعتبروا أنه في ظل توفر نظام قانوني يحمي حقوق الملكية، ويسهل الترتيبات التعاقدية بين المتعاملين ويحمي الحقوق القانونية للمستثمرين، يكون المدخرون أكثر استعدادا للاستثمار في الشركات مما يساعد على توسع النظام المالي. بينما في المقابل، النظام القانوني غير الكفء يتسبب في كبح الاستثمار ويشكل عائق أمام التطور المالي. ومن جهة أخرى تشير نظرية القانون والتمويل إلى أن الأصل القانوني للنظام القضائي يمكن أن يفسر الاختلافات بين الدول في كيفية حماية حقوق المستثمرين وتنفيذ العقود وبالتالي مستوى التطور المالي. وقد ميز هؤلاء الباحثون بين نوعين من الأصول القانونية: القانون المدني *civil law* والقانون المشترك أو القانون العام *common law*.⁷ حيث اعتبر *La porta et al (1996)* أن القانون المدني يميل إلى دعم حقوق الدولة نسبة إلى حقوق الملكية الخاصة بدرجة أكبر من القانون العام مما يؤثر سلبا على التطور المالي.⁸ فالقانون المدني يساعد على بناء مؤسسات تعزز قوة الدولة، مما يؤدي إلى تدفق موارد المجتمع نحو غايات محددة وهذا ما يتناقض مع تنافسية الأسواق المالية. في المقابل، القانون العام يقف مع أصحاب الملكية الخاصة أمام الدولة، حيث بدلا من أن يصبح أداة في يد الدولة، يعمل القانون العام كقوة موازنة تعزز حقوق الملكية الخاصة، وهذا ما يفسر أن الدول التي تتبنى القانون العام تمتلك أنظمة مالية أكثر تطورا.⁹ كما أن الدول التي لديها نظام قانوني يتغير استجابة للابتكارات المالية، لديها مستوى تطور مالي عالي، وهذا ما يوفره القانون العام الذي يعتبر أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات التي تحدث في الاقتصاد مقارنة بالقانون المدني، الأمر الذي يفسر أن الدول التي لديها نظام قانوني يستند على القانون المدني لديها في المتوسط مستوى تطور مالي أقل من الدول التي تستند أنظمتها القانونية على القانون العام.¹⁰

بالإضافة إلى نظرية القانون والتمويل نجد نظرية الوقف (**endowment theory**) التي تعتبر من بين أهم النظريات التي ركزت على أهمية المؤسسات في تفسير مستوى التطور المالي، والتي تعود جذورها إلى أعمال *Acemoglu, Johnson and Robinson (2001)* الذين قدموا معدل وفيات المستوطنين كعامل مهم في تحديد نوعية الإطار المؤسساتي والأداء الاقتصادي.¹¹ حيث سلطت النظرية الضوء على دور الجغرافيا والمحيط الصحي في تكوين المؤسسات المالية، انطلاقا من فكرة أنه في المناطق التي وجد المستعمرون الأوروبيون صعوبة في تسوية أوضاعها والاستقرار فيها، ركزوا على استغلال واستخراج الموارد الموجودة فيها، أما المناطق التي كانت الظروف مناسبة للاستيطان بها انشأ فيها الأوروبيون مؤسسات عززت الازدهار على المدى الطويل. وبالتالي الظروف الأولية للأرض (المناخ، والمحيط الصحي) أثرت بشكل كبير على استراتيجيات الاستيطان وأنواع المؤسسات التي شيدها المستعمرون، ووفقا لنظرية *AJR (2001)* هذا الأمر يفسر الاختلافات بين الدول في نوعية المؤسسات ومستويات التطور المالي في الوقت الحالي.¹²

وقد اختبر *Beck, Demirgüç-kunt و Levine (2003)* مدى صحة النظريتين السابقتين باستخدام بيانات من 70 مستعمرة سابقة خلال الفترة 1990-1995. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أصل القانون

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال

يساعد على تفسير الاختلافات بين الدول في درجة حماية حقوق الملكية الخاصة وتطور أسواق الأوراق المالية، حيث تبين أن دول القانون المدني الفرنسي تطورت أنظمتها المالية بشكل أقل مقارنة بالدول التي تستند أنظمتها القضائية على القانون العام المشترك. كما وضحت النتائج أن المناطق الجغرافية التي عانت من ارتفاع عدد الوفيات في أوساط المستوطنين بها، تتميز بضعف تطور الوساطة المالية بها نظرا لضعف مؤسسات حماية الملكية الخاصة¹³.

وتوجه جانب آخر من الأدب في السنوات الأخيرة إلى تحديد أثر وفرة الموارد الطبيعية وخاصة النفطية في دولة ما على تطور نظامها المالي، محددا عدد من القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها حركات أسعار النفط الخام على تنمية الوساطة المالية في البلدان النامية المصدرة للنفط. فقد أشار Poghosyan & Hesse (2009) إلى أن تقلبات أسعار النفط الخام من شأنها أن تؤثر على الإنفاق المالي الذي بدوره يحدد مستوى الأنشطة الاقتصادية والطلب على خدمات الوساطة المالية. ومن ثم، فإن قدرة هذه الاقتصاديات على تعزيز تنمية قطاع الوساطة المالية يعتبر دالة للتحركات في أسعار النفط الخام. كما أوضحت بعض الدراسات التجريبية أن التحركات في أسعار النفط الخام تنتج جملة من الظروف الاقتصادية التي قد تؤثر سلبا على قدرة الوسطاء الماليين على توسيع أصولهم وتوفير الائتمان للقطاع الخاص. وقدم Beck (2011) دليلا تجريبيا على أن الاقتصاديات المصدرة للنفط لديها مستويات تطور مالي أقل، فتحركات أسعار النفط من ناحية يمكنها أن تدفع وحدات اقتصادية مختلفة في الاقتصاد لتخزين مدخراتها في قنوات استثمارية أخرى خارج النظام المصرفي للتحوط من تشوهات الاقتصاد الكلي، وقد يؤثر هذا القرار سلبا على أداء الوسطاء الماليين الذين يعتمدون بشكل كبير على وفرة الوحدات الاقتصادية المختلفة في توفير الائتمان للمستثمرين الذين يحتاجون إلى رأس المال من أجل تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد. كما أن عدم اليقين في الاقتصاد الكلي الناجم عن تحركات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية يمكن أيضا أن يؤثر على قرارات السيولة ويعرض الوسطاء الماليين في البلدان المصدرة للنفط للمخاطر، الأمر الذي قد يحد من قدرتهم على توفير الائتمان للقطاع الخاص في الاقتصاد¹⁴.

وقد اهتمت العديد من الدراسات الحديثة باختبار أثر الإطار المؤسسي على تطور القطاع المصرفي تجريبيا، فقد قدم Baltagi et al (2009) دراسة استخدم فيها ثلاث مؤشرات لقياس تطور القطاع البنكي (الخصوم السائلة، الائتمان الخاص والائتمان المحلي الممنوح من قبل القطاع البنكي)، ومؤشر نوعية المؤسسات الصادر عن دليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG، حيث بينت النتائج أن المؤسسات تفسر جزء كبير من التباينات في مستويات التطور المالي بين الدول¹⁵. وبين Law and Azman-Saini (2012) باستعمال مؤشر الائتمان الخاص ومؤشرات الحوكمة المقدمة من قبل Kaufmann et al (1999)، وICRG، أن توفر بيئة مؤسسية جيدة تعتبر مفسر مهم لتطور القطاع المصرفي¹⁶. كما أثبتت الدراسة المقدمة من قبل Filippidis and Katrakilidis (2015)، باستخدام

عينة تضم 25 دولة نامية خلال الفترة 1985-2008، أن نوعية المؤسسات يمكن أن تفسر الاختلافات بين الدول في مستوى تطور القطاع المصرفي.¹⁷

وباستخدام عينة من 25 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خلص Le, Kim, and Lee (2015) إلى أن تحسين الحوكمة ونوعية المؤسسات يعزز التطور المالي في الدول النامية¹⁸. دراسة Gries and Meierrieks (2010) هي الأخرى أكدت على أن توفر مؤسسات ذات عالية الجودة تعمل على حماية حقوق الملكية والحفاظ على الاستقرار السياسي أثر بشكل ايجابي على تطور القطاع المصرفي في جنوب صحراء إفريقيا، وأن ضعف نوعية المؤسسات في المنطقة قيد التطور المالي في الماضي بينما تحسين نوعية المؤسسات من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره الايجابي على التطور المالي.¹⁹ بدوره بين Asiama and Mobolaji (2011) أن ضعف النوعية المؤسساتية أثر سلبا على تطور القطاع المالي في جنوب إفريقيا الكبرى.²⁰

III. لمحة عن تطور النظام المصرفي والإطار المؤسسي في الجزائر:

III.1. تطور النظام المصرفي في الجزائر: شهد النظام المصرفي الجزائري تطورات هامة في المؤشرات المالية والنقدية، أهمها ما تعلق بتطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض، حيث أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة مباشرة بين معدل الفائدة ومستوى الادخار المصرفي ويعني ذلك زيادة الطلب على الودائع المصرفية تتماشى مع زيادة معدلات الفائدة الحقيقية وبالأخص عندما تأخذ هذه الأخيرة قيمة موجبة، أي عندما تكون معدلات الفائدة أكبر من معدل التضخم²¹.

الجدول (01):

تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1994-2015 (%)

2015	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	1998	1996	1994	
16,45	8,73	2,25	-6,99	-6,71	-2,30	-3,78	7,17	-11,72	15,10	-4,05	-10,13	سعر الفائدة الحقيقي
1,75	1,75	1,75	1,75	1,75	1,75	3,65	5,33	7,5	9,125	14,5	12	سعر الفائدة على الودائع
08	08	08	08	08	08	08	8,58	10	11,50	19	16	سعر الفائدة على القروض
4.78	2.92	8.89	3.91	4.86	2.31	3.96	1.42	0.34	4.95	18.68	29.05	معدل التضخم

المصدر: بيانات البنك العالمي.

وبالعودة إلى وضعية الجزائر بدأت عملية تحرير أسعار الفائدة مع صدور قانون (10-90)، وذلك قصد الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة تشجع على تعبئة المدخرات المالية. إلا أنه من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن معدلات الفائدة الحقيقية أخذت معدلات سالبة تقريبا طوال هذه الفترة، وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم، ومع ذلك فقد شهد هذه المعدل تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال
حيث بلغت نسبتها 16.45% سنة 2015. كما نلاحظ أن سعر الفائدة على القروض هو أعلى من سعر
الفائدة على الودائع خلال هذه الفترة حيث بلغت 8% و 1.75% على الترتيب سنة 2015.

ومن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن الموارد المالية المعبأة شهدت ارتفاعا متواصلا من
3400.2 مليار دج سنة 2006 إلى 8287.8 مليار دج سنة 2015 وذلك تماشيا مع تطبيق سياسة
التحرير المالي، حيث شملت هذه الزيادة كل من الودائع لأجل والودائع تحت الطلب وإذ كانت هذه الأخيرة
قد سجلت بعد التذبذبات الضعيفة خلال هذه الفترة، ولكن عند المقارنة بين هاتين الأخيرتين نلاحظ أن
الودائع تحت الطلب هي أعلى مقارنة بالودائع لأجل في أغلب الفترات، ويعود سبب ذلك انخفاض
معدلات الفائدة على الودائع خلال هذه الفترة.

الجدول (02):

تطور العوائد النفطية للدولة والموارد المالية الملتقطة من طرف القطاع المصرفي الجزائري وحجم القروض المقدمة من
قبله خلال الفترة 2006-2015 (مليار دج)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
3306.9	4676.1	5022.6	5458.9	5218.9	4175.2	3225.8	4951.4	4123.1	3893.6	العائدات النفطية
3908.5	4460.8	3537.4	3356.3	3495.8	2870.7	2502.9	2946.9	2560.8	1750.4	الودائع تحت الطلب
4336.7	3922.7	3691.6	3333.6	2787.5	2524.3	2228.9	1991	1761	1649.8	الودائع لأجل
8287.8	8518.4	7229	6689.9	6283.3	5395	4731.8	4937.9	2736.9	3400.2	إجمالي الودائع
3689,0	3382,9	2434,3	2040,7	1742,3	1461,4	1485,9	1202,2	989,3	848,4	قروض للقطاع العام
3586,6	3120,0	2720,2	2244,9	1982,4	1805,3	1599,2	1411,9	1214,4	1055,7	قروض للقطاع الخاص
7275,6	6502,9	5154,5	4285,6	3724,7	3266,7	3085,1	2614,1	2203,7	1904,1	إجمالي القروض الموزعة

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

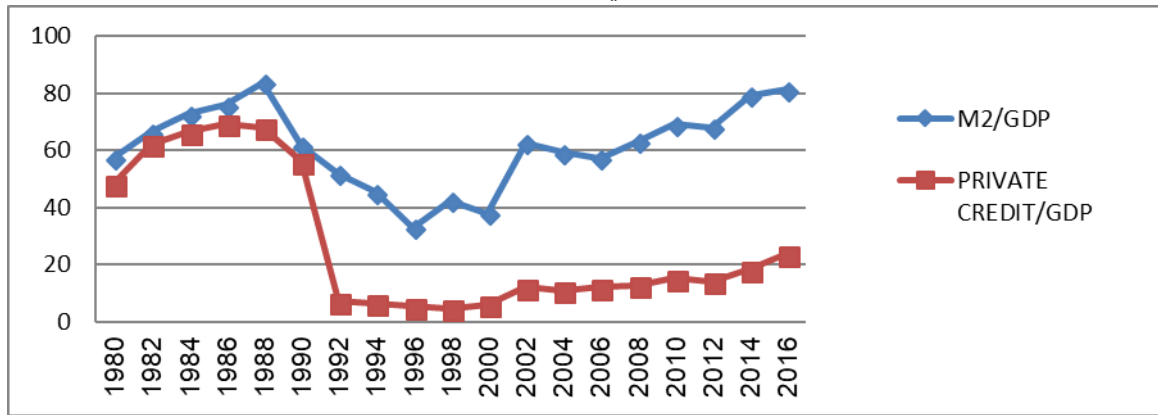
أما فيما يخص حجم القروض الموزعة نلاحظ أنها قد سجلت ارتفاعا مستمرا أي بمعدل نمو موجب
حيث وصلت قيمتها 7275.6 مليار دج سنة 2015، ويرجع ذلك إلى أن النظام البنكي أصبح يعمل من
سنة إلى أخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد سواء في القطاع العام أو الخاص، والشيء
الإيجابي أيضا هو ارتفاع قيمة القروض البنكية الموجهة للقطاع الخاص، وذلك بما يتناسب مع السياسات
المتبعة من قبل الدولة بغية تنشيط وتشجيع المشاريع الاستثمارية الخاصة محلية كانت أو أجنبية قصد
بلوغ الهدف المنشود ألا وهو تحقيق الازدهار الاقتصادي.

وكما هو معروف أن للعوائد النفطية بالجزائر دور مهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في جميع
القطاعات، فارتفاع أسعار المحروقات ومن تم عوائدها يترك أثارا مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية
وبالتالي على الأداء الاقتصادي، في حين تراجعها يؤدي إلى تراجع الوضعية الاقتصادية الوطنية، إذ
تظهر حساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار المحروقات التي تحدث بين الحين والآخر جليا على المؤشرات
المالية للقطاع المصرفي، وكما هو موضح في الجدول أعلاه، تسلك كل من الودائع والقروض البنكية
نفس سلوك أو اتجاه العوائد النفطية.

أما من خلال الشكل البياني رقم (01)، فنلاحظ أن نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) والتي تقيس درجة التسييل النقدي في الاقتصاد، قد شهدت ارتفاعاً من 68% سنة 1980 إلى 84% سنة 1988، لتعرف بعد ذلك تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أدنى قيمة لها 36% سنة 1996، وذلك عائد إلى الصدمات الهيكلية الخارجية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 جراء انخفاض كبير في العائدات النفطية نتيجة لتراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى اتباع سياسات نقدية، ليحقق بعد ذلك ارتفاعاً متواصلاً بلغ 82.59% سنة 2015، وقد يعزى ذلك إلى الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي.

الشكل البياني رقم (01):

تطور بعض المؤشرات المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016



المصدر : بيانات البنك الدولي

أما فيما يخص نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس مساهمة النظام المصرفي في تمويل القطاع الخاص، فنلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (01) ارتفاع هذا المؤشر من 49% سنة 1980 إلى أعلى قيمة له 69% سنة 1986، ليسجل بعدها انخفاضا كبيرا ومتواصل بلغ قيمته 3.91% سنة 1997، إلا أنه قد شهد بعد هذه الفترة ارتفاعاً تدريجياً مع وجود بعض التذبذبات الضعيفة حيث بلغ بذلك 21.87% سنة 2015، وقد يرجع ذلك إلى رغبة البلد في تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير تمويل مصرفي لدعم برامج إنشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

III.2. تطور المناخ الاستثماري في الجزائر:

لتقييم مناخ الاستثمار بالجزائر سيتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات ومنظمات عالمية، حيث أثبتت مجموعة من الدراسات الإحصائية وجود صلة بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار تطور المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية ومن ثم تطور نظامها المصرفي²²، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال
 ✓ مؤشر الشفافية (transparency index): يتم إصدار مؤشر الشفافية أو (مؤشر النظرة للفساد) من طرف منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 ، حيث يقيس هذا المؤشر درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية. وتتباين قيمة المؤشر بين 0 الذي يدل على درجة عالية من الفساد إلى 100 التي تعني درجة شفافية عالية. ومن خلال الجدول رقم (03) يتبين أن قيمة هذا المؤشر في الجزائر انحصرت بين 27 و36 خلال السنوات 2010 - 2015، وتدل هذه القيم على انخفاض مستوى الشفافية بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد في الجزائر الأمر الذي يتسبب في عرقلة الأعمال والمشاريع الاستثمارية.

الجدول رقم (03)

ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية 2010 - 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب	105/180	112/180	105/180	94/177	100/175	88/168
النقاط	29	28	34	36	36	36

المصدر : من إعداد الباحثان بناء على معطيات تقارير منظمة الشفافية الدولية www.transparency.org

✓ مؤشر سهولة أداء الأعمال (doing business index): الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، الذي يسلط الضوء على مدى السهولة أو الصعوبة التي يواجهها رجال الأعمال عند فتح المشاريع. من خلال هذا المؤشر يتبين أن درجة تقييم المناخ الاستثماري الجزائري ضعيفة جدا وتحتل مراتب متأخرة عالميا، ويتضح من الجدول رقم (04) أن الجزائر تراجعت من المرتبة 163 سنة 2010 إلى 154 سنة 2015، وهذا راجع إلى تأخر الدولة في تطبيق الإصلاحات المؤسساتية التي تستهدف تحسين الأجهزة القطاعية، وكذا مجالات تسجيل الملكية أو إنفاذ العقود أو تسوية حالات الإعسار، ورغم ذلك عملت الجزائر على إضفاء بعض التحسينات فيما يخص أنظمة معلوماتها الائتمانية وقيامها أيضا بتسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق تحديث البنية التحتية من خلال بناء مرفأ في الجزائر العاصمة²³.

الجدول رقم (04)

ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010 - 2015

السنوات /مكونات المؤشر الفرعية	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الاقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الاعسار	المؤشر العام
2010	147	111	-	159	135	73	167	122	124	51	136
2011	150	113		165	138	74	168	124	127	51	136
2012	155	137	161	172	152	79	165	128	125	60	150
2013	156	138	165	172	129	82	170	129	126	62	152
2014	139	122	150	156	169	123	174	131	120	94	147
2015	141	127	156	157	171	132	176	131	120	97	154

المصدر : من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

✓ مؤشر الحرية الاقتصادية (economic freedom): يتم إصدار هذا المؤشر سنويا من طرف Heritge Foundation وصحيفة Wall street وذلك منذ 1995، إذ يعكس هذا المؤشر نوعية بيئة الأعمال؛ ومن خلال الجدول رقم (05) يتبين أن الاقتصاد الجزائري عرف مسار تنازلي من الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية بعد أن سجل سابع أكبر انخفاض في هذا المؤشر سنة 2015 وصل إلى 48.9 نقطة محتلا بذلك المرتبة 175 سنة 2015 وهذا ما يعني أن الاقتصاد الجزائري مقيد، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الذي عرفته حرية الاستثمار والإنفاق الحكومي نتيجة تراجع قطاع المحروقات، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي لا زالت تشكل عبئا، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تفوق التحسن المحقق في التحرر من الفساد، وهذا ما يشوه المناخ الاستثماري الوطني.

الجدول رقم (05)

ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية 2010 - 2015

السنوات	النتيجة الاجمالية	حقوق الملكية	الحرية من الفساد	الحرية الجبائية	الانفاق الحكومي	حرية الاعمال
2010	56.9	30.0	32.0	83.5	73.4	71.2
2011	52.4	30.0	28.0	83.5	62.4	69.4
2012	51.0	30.0	29.0	82.9	47.9	66.3
2013	49.6	30.0	29.0	80.4	44.1	65.2
2014	50.8	30.0	28.7	80.5	51.0	66.3
2015	48.9	30.0	36.0	38.7	80.0	66.6
السنوات	حرية العمل	الحرية النقدية	الحرية التجارية	حرية الاستثمار	الحرية المالية	ترتيب الجزائر دوليا
2010	56.4	77.2	70.7	45.0	30.0	105
2011	52.9	75.4	72.8	20.0	30.0	132
2012	54.4	76.3	72.8	20.0	30.0	140
2013	52.6	76.6	67.8	20.0	30.0	145
2014	48.3	67.8	60.8	45.0	30.0	146
2015	50.5	71.2	60.8	25.0	30.0	157

.Source : The heritage foundation & wall street journal, index of economic freedom

IV. الإطار التطبيقي للدراسة:

سنحاول من خلال دراستنا التحقق من أثر الإطار المؤسسي (نوعية المؤسسات) على تطور القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 1984-2015.

IV.1. البيانات: تم جمع البيانات المستعملة في الدراسة من قاعدة بيانات البنك العالمي وقاعدة بيانات منظمة الأونكتاد UNCTAD والدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG.

IV.2. المؤشرات المستعملة:

✓ تطور القطاع المصرفي (BANK): من أجل قياس تطور القطاع المصرفي سنستخدم على مؤشر مركب تم الحصول عليه باستعمال منهجية تحليل المركبات الأساسية اعتمادا على المؤشرين التاليين:

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال

- الائتمان الخاص (credit): والذي يساوي قيمة الائتمان الممنوح من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - النقود وأشباه النقود M2/GDP: النقود وأشباه النقود إلى GDP. وتشمل النقود وأشباه النقود مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية.
 - ✓ النوعية المؤسساتية (INST): أما من أجل قياس نوعية المؤسسات سنعتمد على المؤشر المركب للمخاطر السياسية political risk الذي يوفر وسيلة لتقييم الاستقرار السياسي في البلدان، فهو عبارة عن مؤشر مركب من 12 مؤشر (الاستقرار الحكومي، القانون والنظام، الفساد، النوعية البيروقراطية، المساءلة الديمقراطية، الملف الاستثماري، الصراعات العرقية، الصراعات الداخلية، الصراعات الخارجية، الظروف الاقتصادية والسياسية، التوترات الدينية، التدخل العسكري في السياسة) حيث تدل القيمة المنخفضة للمؤشر على مخاطر سياسية مرتفعة والعكس القيمة المرتفعة للمؤشر تدل على المخاطر سياسية منخفضة.
- كما سيتم إدراج بعض المتغيرات الأخرى المفسرة لتطور القطاع المصرفي وهي:
- النمو الاقتصادي RGDP: ويقاس بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.
 - الانفتاح التجاري Trade: يقاس بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - التضخم INF: المقاس بالمستوى العام لأسعار الاستهلاك.
 - مؤشر KAOPEN: تم ابتكاره من قبل Ito and Chinn (2002) لقياس درجة تحرير حساب رأس المال.
 - وفرة الموارد الطبيعية OIL: وتم قياسها بحجم صادرات المحروقات بالدولار الأمريكي.

IV.3. منهجية الدراسة: من أجل اختبار أثر الإطار المؤسساتي على تطور القطاع المصرفي

سنعتمد على الانحدار التالي:

$$BANK_t = f(INST_t, OIL_t, X_t) \quad (1)$$

حيث BANK تمثل مؤشر تطور القطاع المصرفي في الفترة t، INST تمثل مؤشر الإطار المؤسساتي (نوعية المؤسسات) في الفترة t، وتمثل OIL وفرة الموارد الطبيعية في الفترة t، أما X فتمثل المتغيرات الأخرى المفسرة لتطور القطاع المصرفي. ويمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$BANK_t = \beta_0 + \beta_1 INST_t + \beta_2 RGDP_t + \beta_3 TRADE_t + \beta_4 INF_t + \beta_5 KAOPEN_t + \beta_6 OIL_t + \beta_7 OIL_t * INST_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

حيث يمثل $OIL * INST_t$ حد التفاعل بين مؤشر نوعية المؤسسات ومؤشر وفرة الموارد الطبيعية الذي يمثل المتغير الشرطي.

V. عرض النتائج مع التحليل:

V.1. المؤشر المركب لتطور القطاع المصرفي: من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (06)، تبين القيم النقية أن المركبة الأساسية الأولى تقدر حوالي 80.92% من التباين الإجمالي في البيانات الأصلية، وبالتالي فإن المؤشر المستخرج انطلاقاً من المركبة الأساسية الأولى يعتبر أكثر ملاءمة لقياس تطور القطاع المصرفي، وبالتالي فقط المعلومات المرتبطة بالمركبة الأساسية الأولى ستأخذ بعين الاعتبار عند تكوين هذا المؤشر.

الجدول رقم (06)

نتائج التحليل باستخدام المركبات الأساسية للمؤشر المركب لتطور القطاع المصرفي

القيمة Value	التباين Difference	النسبة Proportion	قيمة التراكم Cumulative Value	نسبة التراكم Cumulative Proportion	المركبات الأساسية
1.618485	1.236970	0.8092	1.618485	0.8092	1
0.381515	---	0.1908	2.000000	1.0000	2

V.2. اختبار جذر الوحدة: حيث سنقوم أولاً بفحص استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري (ADF)، و (PP) phillips – perron، واختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS).

الجدول رقم (07)

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

KPSS		PP		ADF		القرار (الرتبة)	المتغيرات
الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى	الفرق الأول	عند المستوى		
0.0760	0.1714	-3.7177	-0.9192	-3.7592	-0.6451	I(1)	BANK
0.1299	0.1736	-3.9099	-1.9874	-3.7554	-2.4359	I(1)	RGDPP
0.1469	0.1103	-4.4922	-2.6082	-4.3776	-2.3856	I(1)	TRADE
0.0885	0.0809	-4.6384	-2.1563	-4.6384	-2.0298	I(1)	INF
0.1478	0.1413	-5.9576	-3.6431	-5.8210	-2.4542	I(1)	KAOPEN
0.1179	0.1249	-4.9579	-1.8710	-4.9579	-1.8460	I(1)	OIL
							INST
-	0.0591	-	-3.1094	-	-3.3774	I(0)	RESEDU

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (07) يتبين أنه تم قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة لجميع المتغيرات التالية (BANK, RGDPP, TRADE, INF, KAOPEN,) (INST, OIL) عند المستوى إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لنفس المتغيرات مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة عند درجة الفرق الأول (1) وعند مستوى معنوية 5%. مما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن، حيث سنستعمل اختبار التكامل المتزامن (Cointegration test) الذي أدخل من طرف C.W.J. Granger (1981)، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف.

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال

7.3. اختبار التكامل المتزامن: يسمح هذا الاختبار بتحديد عدد متجهات التكامل المتزامن، حيث يتم من خلاله اختبار ما إذا كانت هنالك علاقة بين متغيرات النموذج في المدى الطويل. وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08)

نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

No. of CE(s)	معنوية القيم المميزة للمصفوفة	إحصائية الأثر	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	نسبة الاحتمال
None *	0.896412	176.6537	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.775391	113.1684	95.75366	0.0019
At most 2 *	0.657884	71.35332	69.81889	0.0375
At most 3	0.476587	41.32036	47.85613	0.1787
At most 4	0.379850	23.19358	29.79707	0.2367
At most 5	0.262417	9.815369	15.49471	0.2952
At most 6	0.045123	1.292824	3.841466	0.2555
7At most	0.000231	0.006939	3.841466	0.9330

من الجدول أعلاه يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=2$ عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن هيكل تطور القطاع المصرفي متكامل تكاملاً متزامناً مع بقية المتغيرات المفسرة، أي وجود توليفة خطية ساكنة بين تطور القطاع المصرفي وبقية محدداته، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. وللقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger (1987)، فإنه يمكن تقدير علاقة الانحدار الممثلة بالمعادلة (2)، والتي تظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (09)

نتائج اختبار التكامل المتزامن لـ Engle و Granger

المتغيرات	المعامل	نسبة الاحتمال
C	-10.87708***	0.0001
RGDPP	0.001440***	0.0085
INF	-0.007863	0.5229
TRADE	-0.052113**	0.0125
KAOPEN	-0.042010	0.9528
INST	0.159688***	0.0001
OIL	0.000153**	0.0465
OIL*INST	-2.98E-06**	0.0235
معامل التحديد	0.8854	اختبار دارين واتسن 1.7635

*** significant at 1%, ** significant at 5%, * significant at 10%

من خلال الجدول (09)، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.8854، وهو ما يدل على جودة النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في تطور القطاع المصرفي، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 88.54% من التقلبات في تطور القطاع المصرفي. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توجي إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. هذا ويظهر احتمال F Statistic لفيشر أصغر من 1% وبالتالي النموذج ملائم لتمثيل العلاقة بين تطور القطاع المصرفي ومحدداته في المدى الطويل.

أما من ناحية التأثير فنجد بأن تطور القطاع المصرفي يرتبط ايجابيا ومعنويا في المدى الطويل بكل من حصة الفرد من الناتج المحلي (الطلب الداخلي وحجم السوق)، وفرة الموارد الطبيعية والتنوعية المؤسساتية. كما يتأثر سلبيا بكل من الانفتاح التجاري وحد التفاعل بين النوعية المؤسساتية ووفرة الموارد الطبيعية. أما فيما يخص كلا من: حجم التضخم ومؤشر التحرير المالي فلم يكن لها تأثير معنوي على تطور القطاع المصرفي في المدى الطويل.

4.7. تقدير نموذج تصحيح الخطأ: وفي ذات السياق، ومن خلال نتائج الجدول المتضمن لنتائج الاستقرارية تم قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في سلسلة بواقي معادلة الانحدار (1) وهي متكاملة عند المستوى (0)، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أي يوجد علاقة التكامل المتزامن بين تطور القطاع المصرفي وبقية محدداته. وعليه يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. ويمكن تقدير هذه المعادلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تظهر نتائج التقدير في الجدول (10) أدناه.

الجدول رقم (10)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعامل	نسبة الاحتمال
D(BANK(-1))	0.859478	***0.0013
D(RGDPP)	-0.000377	0.7048
D(RGDPP(-1))	-0.000180	0.8500
D(INF)	-0.005777	0.6682
D(INF(-1))	0.006194	0.6756
D(TRADE)	-0.043912	**0.0228
D(TRADE(-1))	0.027470	0.1207
D(KAOPEN)	0.274340	0.5626
D(KAOPEN(-1))	-0.148119	0.7890
D(INST)	0.063315	0.1020
D(INST(-1))	-0.025841	0.3470
D(OIL)	4.53E-05	0.5355
D(OIL(-1))	1.33E-05	0.1180
D(OIL*INST)	-1.39E-06	0.2412
D(OIL*INST(-1))	4.54E-07	0.5762
E(-1)	-0.490274	*0.0709
معامل التحديد	0.8609	2.0710
دارين واتسن		

*** significant at 1%, ** significant at 5%, * significant at 10%

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال
من خلال الجدول أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت 0.8609، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج و مقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في تطور القطاع المصرفي، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن 86.09% من التقلبات في تطور القطاع المصرفي. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توجي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء.
من جهة أخرى تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى الدلالة 10% وذات إشارة سالبة (-0.4902)، تدل على أن سلوك تطور القطاع المصرفي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي أربعة فترات ونصف حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل. أما إذا تحدثنا بلغة سرعة التعديل، فنقول بأنه يتم في كل فترة تعديل ما يربو عن 49.02% من اختلالات توازن تطور القطاع المصرفي في المدى الطويل، وهذا ما يدعم فرضية التكامل المتزامن. كما تبين هذه النتيجة أيضا، أن معلمة معدل نمو تطور القطاع المصرفي بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 1% وبإشارة موجبة، مما يوحي بأن تطور القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة كان يتجه نحو التزايد. أما من ناحية التأثير فنجد بأن تطور القطاع المصرفي يتأثر في المدى القصير بالانفتاح التجاري فقط، أما بقية المتغيرات فلم يكن لها أي أثر معنوي في المدى القصير.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين تطور القطاع المصرفي ونوعية المؤسسات في الجزائر في المدى الطويل وهذا ما يتناسق مع النظرية، حيث أن التحسن في نوعية المؤسسات ب 1% ينتج عنها زيادة في تطور القطاع المصرفي ب 0,15%. ففي الواقع توفر مؤسسات ذات جودة عالية يرتبط مع الزيادة في عمق وحجم نشاط النظام المصرفي. وتتوافق هذه النتائج مع تلك المقدمة من قبل Chinn and Ito (2002)، Law and Habibullah (2009) و Gazdar و Kaouther (2011). مما يعني أنه لو عملت الجزائر على تحسين إطارها المؤسساتي بشكل أكبر ستتمكن من تطوير قطاعها المصرفي، وتقليل المخاطر السياسية التي تعتبر عامل مهم في قرار الاستثمار.

أما حد التفاعل بين الصادرات البترولية ونوعية المؤسسات فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوية عند 5%، مما يعني أن الإطار المؤسساتي أثر بشكل ايجابي على تطور القطاع المصرفي، إلا أن وفرة الموارد الطبيعية قلل من هذا التأثير الايجابي. والسبب يعود إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري المرتكز على المداخل النفطية مما جعل السلطات الجزائرية غير مهتمة بتحسين نوعية المؤسسات وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات في قطاعات أخرى بعيدا عن قطاع المحروقات، حيث أكد العديد من الاقتصاديين على أن نوعية المؤسساتية تتضرر من وفرة الموارد الطبيعية التي تعيق الديمقراطية وتؤدي إلى تدهور الحكم السياسي، نتيجة لظهور سلوك البحث عن الربح.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تبين وجود تأثير ايجابي ومعنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على تطور القطاع المصرفي عند 1%، وهذا ما يتناسق مع أفكار

Robinson (1952)²⁴ الذي أكد على أن النمو في القطاع الحقيقي يؤدي إلى ظهور الطلب على منتجات مالية جديدة الأمر الذي يستلزم ضرورة إنشاء المزيد من المؤسسات المالية وخلق أدوات مالية جديدة تواكب التغيرات الحاصلة في القطاع الحقيقي وتلبي طلباته.

كما تبين وجود تأثير سلبي للتضخم على التطور المالي، ذلك أن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى خلق حالة من عدم اليقين حول عوائد الاستثمار مما يقلل من كفاءة الوسطاء الماليين في تعبئة وتخصيص الموارد. فمن جهة يمتنع الجمهور عن استثمار أموالهم في القطاع البنكي، ومن جهة ثانية تتجنب البنوك الإقراض الطويل الأجل. كما أن ارتفاع معدلات التضخم يجعل الاحتياطي الاجباري مكلف بالنسبة للبنوك مما يدفعها الى خفض معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع مما يتسبب في تدفق الأموال خارج النظام المالي وبالتالي انخفاض كمية الأموال المتاحة للإقراض.

أما بالنسبة لصادرات البترول فقط تبين أنها تأثر بشكل ايجابي ومعنوي على تطور القطاع المصرفي في الجزائر عند 5%، وذلك نتيجة لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تحدث في المداخل البترولية التي تشكل جزء كبير من الأموال المودعة لدى النظام المصرفي. حيث أن الزيادة في هذه المداخل تؤدي إلى ارتفاع حجم الأموال المتاحة للاستثمار، خاصة أن البنوك العمومية لا تزال تسيطر بشكل كبير على القطاع المصرفي الجزائري وبالتالي على التمويل.

كما تظهر النتائج وجود تأثير قوي للانفتاح التجاري على تطور القطاع المصرفي لكن هذا التأثير سلبي وذلك في المدينين الطويل والقصير، بينما يوجد تأثير سلبي غير معنوي لانفتاح حساب رأس المال على تطور القطاع المصرفي في المدى الطويل. ويمكن تفسير هذه النتائج بـ "نظرية أصحاب المصالح" **An interest group theory** التي جاء بها Rajan and Zingales (2003)²⁵ والتي أكدت على أن المستفيدون من تخلف القطاع المالي يمنعون أي تغيير في اللوائح القانونية والذي قد يؤدي إلى تحرير القطاع المالي المحلي، أو في اللوائح القانونية التي تبقي الحساب الجاري وحساب رأس المال مغلقان.

VI. خاتمة:

تعتبر مسألة توفر قطاع مصرفي متطور قادر على تعبئة المدخرات المحلية وتخصيص الموارد بشكل أمثل أمر ضروري لدعم النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى أسواق مالية قادرة على تمويل التنمية الاقتصادية لديها. إلا أننا نجد أنه في العديد من الدول النامية لم تتطور أنظمتها بالشكل الذي يسمح لها بالمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار أكد العديد من الاقتصاديين على دور نوعية المؤسسات ووفرة الموارد الطبيعية في تحديد مستوى تطور القطاع المصرفي.

أثر وفرة الموارد الطبيعية ونوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي — د. بن دحمان آمنة & د. بدو آمال
وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه اختبار أثر الإطار المؤسساتي على تطور القطاع المصرفي في
الجزائر في ظل شرط وفرة الموارد الطبيعية خلال الفترة 1984-2015، وذلك اعتمادا على منهجية
التكامل المتزامن وتقدير نموذج تصحيح الخطأ. وقد بينت النتائج وجود تأثير ايجابي معنوي لكل من
نوعية المؤسسات ووفرة الموارد الطبيعية على تطور القطاع المصرفي في الجزائر، إلا أن حد التفاعل بين
أن وفرة الموارد الطبيعية قللت الأثر الايجابي لنوعية المؤسسات على تطور القطاع المصرفي. كما بينت
النتائج وجود تأثير سلبي لكل من التضخم والانفتاح التجاري على تطور القطاع المصرفي في الجزائر.

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها يمكن القول أنه ينبغي على الجزائر التوقف عن الاعتماد
المفرط على الموارد النفطية والتوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على توفير
بيئة مؤسسية استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ومن بينها القطاع المصرفي الذي
يعتبر القلب النابض في الاقتصاد باعتباره مصدر للتمويل. كما ينبغي على الجزائر العمل على تحقيق
المزيد من الانفتاح التجاري وتحرير حساب رأس المال، وتخفيض معدلات التضخم باعتبارها سياسات
مساعدة على تطوير القطاع المصرفي.

المراجع:

¹ North, Douglass (1990), *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*, New York: Cambridge University Press .

² Douglass C. North (1991), *Institutions, The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 5, No. 1, pp 97.

³ Hatra Voghouei, M. Azali, and Mohammad Ali Jamali (2011), *A survey of the determinants of financial development, Asian-Pacific Economic Literature*, Volume 25, Issue 2, pp 06.

⁴ Charles P. Himmelberg, R. Glenn Hubbard, Inessa Love (2002), *Investor Protection, Ownership, and the Cost of Capital*, POLICY RESEARCH WORKING PAPER 2834, The World Bank, pp 01-44.

⁵ Roland Hodler (2007), *Institutions, Trade and the Political Economy of Financial Development*, NCCR Trade Regulation swiss national centre of competence in research, Working Paper No 2007/27, pp 01-32.

⁶ Leopoldo Fergusson (2006), *Institutions for Financial Development: What Are They and Where Do They Come From?*, Journal of Economic Surveys, Vol. 20, No. 1, pp. 27-70.

⁷ Kpodar (2006), Développement Financier, *Instabilité Financière Et Croissance Economique : Implications Pour La Rédaction De La Pauvreté*, Thèse De Doctorat, Université D'auvergne Clermont I, Pp 25 .

⁸ Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Ross Levine (2003), *Law And Finance: Why Does Legal Origin Matter?*, Journal Of Comparative Economics, Vol 31, Pp 657 .

⁹ Thorsten Beck, Ross Levine (2003), *Legal Institutions And Financial Development*, Nber Working Paper Series, No. 10126, December, Pp 261 .

¹⁰ Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Ross Levine (2003), op cite, Pp 653-675 .

¹¹ Daron Acemoglu, Simon Johnson, And James A. Robinson (2001), *The Colonial Origins Of Comparative Development: An Empirical Investigation*, The American Economic Review, Vol. 91, No. 5, Pp. 1369-1401 .

¹² Ross Levine (2005), Law, *Endowments And Property Rights*, Journal Of Economic Perspectives, Vol 19, N° 3, pp75 .

¹³ Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Ross Levine (2003), *Law, Endowments, And Finance*, *Journal Of Financial Economics*, Vol 70, Pp 137-181 .

¹⁴ Chinazaekpere Nwani¹, Eugene Iheanacho and Chijioke Okogbue(2016), *Oil price and the development of financial intermediation in developing oil-exporting countries: Evidence from Nigeria*, Cogent Economics & Finance.

¹⁵ Badi H. Baltagi , Panicos O. Demetriades , Siong Hook Law (2009) , *Financial Development And Openness: Evidence From Panel Data* , Journal Of Development Economics , Vol 89 , Pp 285–296.

¹⁶ Siong Hook Law, W. N. W. Azman-Saini (2012), *Institutional quality, governance, and financial development, Economics of Governance*, Vol. 13, Issue 3, pp 217–236.

¹⁷ Ioannis Filippidis, Constantinos Katrakilidis (2015), *Finance, institutions and human development: Evidence from developing countries, Economic Research-Ekonomiska Istraživanja*, Vol. 28, No. 1, 1018–1033.

¹⁸ Thai-Ha Le, Jungsuk Kim, and Minsoo Lee (2015), *Institutional Quality, Trade Openness, and Financial Development in Asia: An Empirical Investigation*, ADB Economics Working Paper Series, N°. 452.

¹⁹ Thomas Gries, Daniel Meierrieks (2010), *Institutional Quality and Financial Development in Sub-Saharan Africa*, pp 01-26.

²⁰ Johnson P. Asiama, Hakeem Mobolaji (2011), *Trade and Financial Openness, Institutional Quality, and Financial Development in Sub-Sahara Africa (SSA)*, ICITI 2011, pp 01-31.

²¹ مصيطفى عبد اللطيف، *لور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر*، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، ص80.

²² أمحمد عبد الكريم بوغزالة، " *التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013* "، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 08، 2015، ص132.

²³ مجموعة البنك الدولي، *وقائع من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*، 2015، ص01.

²⁴ Joan Robinson (1952), *The Generalization of the General Theory, The Rate of Interest and Other Essays, London, Macmillan*, Page 69-142.

²⁵ Raghuram G. Rajan , Luigi Zingales (2003); *The Great Reversals: The Politics Of Financial Development In The Twentieth Century* ; Journal Of Financial Economics ; N° 69 ; 2003.